الفصل العاشر

هندسة للتغيير الديمقراطى فى مصر

obeikan.com

obeikan.com

يتطلب التغيير الديمقراطى فى مصرالتفرقة بين عدة مفاهيم أساسية : الدولة ، النظام السياسى ، الحكومة. يقصد بالدولة مجموعة المنظمات الرسمية (السياسية ـ الإدارية ـ الأمنية ـ القضائية) التى تباشر السلطة ، وتتخذ القرارات الملزمة فى مساحة جغرافية معينة. ويعنى النظام السياسى التفاعل بين أطراف اللعبة السياسية ـ الحكومة والمعارضة ـ التى من خلالها يجرى تخصيص وتوزيع القيم بشكل سلطوى. أما الحكومة فهى مجموعة من المؤسسات العامة التى من خلالها يتم وضع وتنفيذ السياسات العامة التى يقرها النظام.

هذه التفرقة الأساسية فى العلوم السياسية تبدو غائمة فى الواقع المصرى منذ نحو نصف قرن. النظام السياسى يهيمن عليه تحالف نخبوى ، رغم التغير فى السياسات إلا أن عناصر التحالف الأساسية باقية ، وهى المؤسسة العسكرية ، والبيروقراطية بشقيها ـ المدنى والأمنى ـ ومجموعات من التكنوقراط. ودخل التحالف ـ منذ منتصف السبعينيات ـ الطبقة الرأسمالية الصاعدة. يغلف كل ذلك علاقات عضوية مع المؤسسة الدينية ـ الإسلامية والمسيحية ـ لإسباغ الشرعية وحشد التأييد للتحالف الحاكم ، فى الوقت الذى ظلت العلاقات الوثيقة مع الغرب ـ وبالأخص الولايات المتحدة ـ توفر للنظام الحماية والمساندة الخارجية. هذه هى ملامح الصورة العامة ، التى لا تخلو من توترات من آن لآخر بين العناصر المكونة للتحالف الحاكم ، أو بين النظام ومصادر الشرعية الداخلية والخارجية له. ورغم أن النظام يحمل بعض مظاهر الديمقراطية من تعددية حزبية ، وصحافة تتمتع بهامش من الحرية ، ومؤسسات مجتمع مدنى إلا أنه فى المقابل لم يحدث تغير فى هيكلية النظام ؛ نظرا لأن كافة المظاهر الديمقراطية جرى توظيفها ـ فى حالات كثيرة برضاء أطرافها ـ لخدمة الوضع الراهن. فى هذا السياق ابتلع النظام الحاكم الدولة ذاتها ، التى تحولت إلى أداة مؤسسية لتمديد هيمنته على مقاليد الحكم. أما الحكومة فهى لا تعدو سوى أن تكون «الوسيلة التقنية» لترجمة سياسات النظام موضع التنفيذ. وليس النظام فى وضع يسمح له بطلب التأييد

الداخلى، أو الشرعية الداخلية، فهو يمسك بيده تلابيب المؤسسات الحاكمة، ويتمتع بمساندة خارجية لا تستند إلى رصيده الديمقراطى الداخلى. إذن نحن نتحدث عن علاقة معقدة متداخلة مرتبكة ابتلع فيها النظام الحاكم الدولة والحكومة.

التغيير الديمقراطى:

يعنى التغيير الديمقراطى فى مصر ثلاثة عناصر أساسية:

١ـ أن تؤسس قواعد ـ رسمية وغير رسمية ـ لضمان الانتقال السلمى للسلطة بين اللاعبين السياسيين.

٢ـ أن يُعاد للدولة حيادها المفقود، واستقلاليتها فى مواجهة النظام السياسى ذاته.

٣ـ أن تصبح الحكومة ـ تعبيرا عن خيارات الناخبين الذين من حقهم إثابتها بالإبقاء عليها أو عقابها بإقصائها، واختيار غيرها.

من هذا المنطلق فإن التغيير الديمقراطى يرمى إلى تفكيك ثلاثة مكونات أساسية، فى حالة تداخل لتبرير حالة اللا ديمقراطية. يختلف هذا التفكيك الإيجابى عن «الفوضى الخلاقة» ـ التى طرحت أمريكيا. الأول: يرمى إلى إعادة تنظيم الدولة والمجتمع فى سياق من التنافس الديمقراطى الحر، مع احتفاظ كل طرف بأدواره. أما الثانى: فيرمى إلى بث الانقسام داخل كل طرف من الثلاثة ـ أى الدولة والنظام السياسى والحكومة ـ وبين هذه المكونات الثلاثة مجتمعة وبين المجتمع، وهو ما يؤدى فى التحليل الأخير إلى مشهد قد يكون أقرب للفوضى الطائفية والسياسية فى العراق.

وعلى صعيد الهندسة السياسية يمكن تصور ثلاث مراحل أساسية للتغيير الديمقراطى، كل منها يقود إلى الأخرى فى جدل سياسى، فوقى على مستوى النظام السياسى، وتحتى على مستوى الجماهير.

المرحلة الانتقالية:

تشمل هذه المرحلة الاتفاق على تغيير الصيغة الحاكمة للنظام السياسى. أعنى بذلك ليس فقط الشخوص التى تتولى الحكم، ولكن الأهم من ذلك القواعد ـ القانونية وغير القانونية ـ التى تبقى على احتكار السلطة، وبالتالى حالة اللا ديمقراطية.

هنا تبدو المشكلة الرئيسية فى المعارضة، التى لا تعانى فقط من ضعف وتشرذم وانقسام، ولكن أيضا لديها مصالح متناقضة تدفعها للإبقاء على الصيغة القائمة للنظام السياسى، حتى لو رفعت شعارات عكس ذلك. الأحزاب التى تُوصف بـ«العلمانية» ـ التجمع والوفد ـ تخشى البديل الإسلامى، وتجد فى توافقها «الضمنى» مع النظام القائم ضرورة مرحلية. أما الحزب الناصرى فإنه ـ كما تعبر عنه صحيفته «العربى» ـ فهو يطالب بتغيير شخوص القائمين على النظام حاليا ومن يتوقعهم قادمين فى حملته ضد «التوريث»، ربما بنبرة أكثر قوة من السعى لتغيير القواعد ـ الرسمية وغير الرسمية ـ التى تحكم النظام القائم. يفسر ذلك إلى حد ما رغبته فى الحفاظ على بقايا الناصرية فى بنية الدولة والنظام السياسى القائم. أما الإخوان المسلمون فإنهم يريدون ليس فقط تغيير النظام بطرح بديل إسلامى له، ولكن أيضا وراثة التركيبة الحالية المتداخلة بين الدولة والنظام السياسى والحكومة، والسعى لأسلمتها.

أزمة المعارضة معقدة ومتشابكة. وستظل كذلك، طالما أن الإخوان المسلمين يصرون على التحرك المنفرد، بطرح مختلف وشعارات مختلفة، والأحزاب الأخرى تخشاهم، وترى فى الصيغة الحالية للحكم أفضل منهم. وقد وظّف النظام القائم هذا التناقض ـ ببراعة ـ ليس فقط فيما يمكن أن نطلق عليه «تناقض الأحزاب ـ الإخوان»، ولكن أيضا فى التناقض بين الأحزاب بعضها ببعض. والدليل على ذلك أنها لم تتمكن من الاتفاق والتوحد على قرار مقاطعة الانتخابات، وكان يسيرًا على النظام الحاكم أن يجد من يخرج على الموقف الموحد للمعارضة. التنسيق بين الأحزاب ضعيف، والموقف المنفرد من الإخوان المسلمين يزيده ضعفا. ومما يجعل المشهد السياسى أكثر تعقيدا الاختلال فى الأوزان النسبية بين أحزاب المعارضة من ناحية، والإخوان المسلمين من ناحية أخرى. تشعر الأحزاب السياسية بضعفها، وتلقى جانبا كبيرا منه على «شماعة النظام»، ويشعر الإخوان بقوتهم، وهو ما يولد تلقائيا الرغبة فى العمل المنفرد أو الانضمام إلى المعارضة، ولكن على قاعدة الأوزان النسبية للفرقاء السياسيين.

إذا لم تعيد المعارضة ترتيب أوراقها، وتقبل مجتمعة التحالف على أرضية جديدة مختلفة، فإن آفاق التغيير الديمقراطى تبدو معتمة. ولن يخرج مسار التغيير عن أمرين: إما

حدوث تحول فى صيغة التحالف الحاكم، سواء من داخله، أى تغيير شخوص القائمين على الحكم، أو من خارجه فى شكل تغيير إسلامى، يحمل تحالفا جديدا بقيادة الإخوان المسلمين ـ لا يختلف بالضرورة عن أركان التحالف الحالى ـ لكنه يخرج إلى النور فى ثوب إسلامى، يترتب عليه شمولية ذات طابع خاص على أسس دينية، تصادر الدولة والمجتمع لصالحه.

الخروج من هذه الحلقة المفرغة يكمن فى اتفاق قوى المعارضة مجتمعة على التوحد، ليس من أجل تغيير شخوص القائمين على النظام ـ فهذه معركة مشخصنة قد لا يكون لها المردود المأمول على مستوى التحول الديمقراطى ـ ولكن بهدف تغيير القواعد الرسمية وغير الرسمية التى تحكم النظام السياسى، وتضمن تمديد حالة اللاديمقراطية. ويمكن أن يتم ذلك بالاتفاق على مرحلة انتقالية تكف فيها الأحزاب والجماعات السياسية عن الأيديولوچية، بكافة صورها وأشكالها، وتتجه نحو تكوين تحالف معارض الغرض الأساسى من ورائه وضع قواعد رسمية وغير رسمية للتحول الديمقراطى.

ويمكن أن يستند التحالف المعارض إلى مبادئ أساسية:

١ـ الاتفاق على قواعد ـ رسمية وغير رسمية ـ يتعين أن تحكم النظام السياسى الديمقراطى، يتضمن ذلك تفصيلا للحقوق والحريات وطبيعة المؤسسات. هنا يجب أن تتفق المعارضة على صيغة فيما بينها حول الموقف من الدين والدولة، وهو أمر يتطلب أن تكون هناك درجة من التقبل لأهمية أن يكون المجال العام ـ مدنيا ـ مفتوحا أمام كل القوى والتيارات والأحزاب، بلا قوامة من أحد على الآخرين، أو مصادرة متبادلة.

٢ـ فى هذه الحالة يكون أمام الإخوان المسلمين تحد أساسى هو التحول من الإسلام السياسى إلى الإسلام المدنى على الطريقة التركية، أى يتحول إلى تيار «نسبى» بين تيارات سياسية، لا يدعى عصمة دينية، أو رؤية فوقية. يقدم برنامجا سياسيا قابلا للنقاش والنقد، لا يحتكر ساحة العمل السياسى باسم الدين، ويقبل أن يقف إلى جواره ليس فقط أحزاب مدنية، ولكن أيضا أحزاب إسلامية أخرى تعزز التنوع فى تمثيل الإسلام السياسى.

٣ـ يرأس هذا التحالف المعارض «شخصية غير حزبية ـ Non-Partisan» مشهود لها بالكفاءة فى مجال عطائها العام وعملها المهنى، ليس لها انحيازات أيديولوچية واضحة، ويحسن أن تكون ممن لهم سابق خبرة فى العمل فى مؤسسات الدولة. يلعب هذا الشخص دور الرمز، ومحور الالتقاء السياسى للمعارضة، ويجمع فرقاء العمل السياسى فى تحالف يناضل من أجل إرساء قواعد ـ رسمية وغير رسمية ـ للنظام السياسى الديمقراطى.

٤ـ يتحول هذا التحالف المعارض إلى كيان واحد ـ تختفى فيه التمايزات السياسية والأيديولوچية مرحليا ـ يتواصل مع الجماهير على أرضية تحقيق المشترك السياسى والدستورى العام. يكون ذلك من خلال التواصل الإعلامى، والعمل على بناء شبكة تحالفات فرعية مع القوى المجتمعية الفاعلة، من رجال أعمال، ومؤسسات دينية، وبيروقراطية، وحركات طلابية، جمعيات نسائية، وبناء قاعدة إعلامية مستقلة... إلخ. يؤدى ذلك إلى أن يصبح للتحالف المعارض ذاتيته، وكينونته، وتواصله مع الشارع. فى هذه الحالة تكون له القدرة على بناء شبكات علاقاته، والتغلغل فى المجتمع أسوة بحالة التغلغل التى يمارسها النظام القائم فى كل ثنايا المجتمع، وتفريعاته المؤسسية والاجتماعية.

٥ـ قدرة التحالف المعارض على تثبيت أقدامه فى الساحة السياسية ترتبط فى الأساس بما يمكن أن يقوم به فى تفكيك بنية النظام الطائفى السائدة، والتى تقف فى وجه المشاركة الحرة الفاعلة. يجرى ذلك على عدة مستويات: العبور العكسى للأقباط من حضن المؤسسة الكنسية للمشاركة السياسية على نطاق أوسع، وإضفاء طابع مدنى على النشطاء الإسلاميين من خلال تشجيعهم على تبن قضايا تتصل بالواقع الاقتصادى الاجتماعى أكثر من تعلقها بالأيديولوچيا، وتخفيف وتيرة التوترات الطائفية عبر المشاركة فى قضايا ذات نفع عام بمفهومه الأوسع. كل ذلك يؤدى ـ فى التحليل الأخير ـ إلى تحجيم توظيف الدين كأداة لإضفاء الشرعية على الحكم.

٦ـ فى نهاية المرحلة الانتقالية يتوقع أن يمتلك التحالف المعارض: مؤسسة إعلامية، منظمات مدنية، قاعدة اقتصادية ـ اجتماعية متمايزة أو على الأقل موازية

للقاعدة الاقتصادية ـ الاجتماعية التى يتمتع بها النظام القائم. هذا بالإضافة إلى مؤسسة سياسية تمتلك الكوادر التى ستخوض الانتخابات تحت لافتة التحالف المعارض، واضعين جانبا هوياتهم السياسية الذاتية، سعيا وراء تحقيق هدف رئيسى هو إرساء القواعد التى تحكم النظام السياسى الديمقراطى.

٧ـ يلاحظ أن المعايير المذكورة أعلاه متداخلة، ويرتبط تحقيق إحداها باستيفاء المعايير الأخرى. فمثلا الحفاظ على الطابع المدنى للمجال العام، يؤدى إلى تشجيع الاندماج السياسى على أسس ثقافية اجتماعية وفق برنامج عمل سياسى، وليس على أساس التعبئة الطائفية. ومن ناحية أخرى فإن المجال العام لن يكون «مدنيّا» إلا إذا اتفقت كل الفصائل والتيارات السياسية على ذلك، بحيث تتوقف كل جماعة سياسية، ولاسيما الإخوان المسلمين، عن محاولات السعى المستمرة لاستلاب المجال العام، بوصفه خطوة على طريق تطبيق المشروع الإسلامى.

مرحلة التأسيس الديمقراطى

١ـ تبدأ هذه المرحلة بالمناسبة الانتخابية. فليس مطلوبا من التحالف الديمقراطى المعارض أن يناضل لتحقيق أى شىء سوى الفوز بأكبر نصيب من مقاعد البرلمان. عليه أن يقبل بقواعد اللعبة فى البداية ثم يسعى لاحقا لتطوير شروطها. فى هذا السياق يحدث اختبار حقيقى لقوة ومصداقية التحالف المعارض على أرض الواقع. ومهما شهدت الانتخابات من خروقات، فإن قواعد اللعبة الحالية تشكل حدا أدنى من الضمانات، يمكن الإفادة منها بتعبئة الجماهير، الحشد خلف مرشحى التحالف المعارض، فى ظل قيادته الرمزية غير الحزبية. بعبارة أخرى ليس مطلوبا من التحالف المعارض تغيير قواعد اللعبة فى البداية ــ وهو شرط القوى السياسية المتكرر ــ ولكن القبول بقواعد اللعبة الحالية ـ مرحليا ــ ثم الانطلاق نحو تغييرها من قلب مؤسسات النظام الحالى.

٢ـ هنا يأتى دور القضاة بوصفهم «حماة الشرعية»، هم الذين فى إمكانهم إقرار نزاهة أو عدم نزاهة العملية الانتخابية. فى هذه الحالة سيكون مصدر الشرعية القانونية

للنظام «خارج عنه» ، ويجب أن يكون فى الوقت ذاته «خارجًا عن» قوى المعارضة المنضوية تحت لافتة واحدة. من الضرورى أن يظل القضاة بمنأى عن التفاعل السياسى ، ويصروا على أن يكونوا فى «صف الشرعية» ، وهو ما يتعين أن تكف قوى المعارضة عن الاحتماء بالقضاة فى النضال السياسى ، أو وضعهم فى مقدمة الصفوف فى نزاع على «السلطة» ، هم يجب أن يكونوا بحكم التعريف بعيدين عنه. وفى الوقت ذاته يدافع القضاة عن استقلالهم فى مواجهة الضغوط النظامية التى تسعى لتأميمهم.

٣ـ يحتاج تحالف المعارضة فى هذه المرحلة إلى تحالف أكبر مع قوتين أساسيتين : الإعلام المستقل ، ومنظمات المجتمع المدنى. القوى الأولى : تجعل من صوت المعارضة «مسموعا» ، والقوى الثانية : تحاول توفير المتطوعين المدربين على الحفاظ على نزاهة الانتخابات.

٤ـ القضية الأساسية بالنسبة لتحالف المعارضة هو ضمان نزاهة الانتخابات ، من خلال تكثيف مراقبة العملية الانتخابية ، إعداد الكوادر القادرة على ذلك ، التدريب على آليات مراقبة الانتخابات من خلال المشاركة فى مراقبة انتخابات دول أخرى ، تكوين شبكات فيما بينها ، والتدريب على مواجهة أساليب تزوير الانتخابات ، ... إلخ.

٥ـ إذا حقق التحالف المعارض نحو ثلث مقاعد البرلمان أو ما يزيد فإن ذلك سيكون علامة مهمة على قوة الدفع الديمقراطى فى المجتمع ، هنا ستبدأ علاقة جدلية جديدة بين أطروحات التغيير والقواعد التى تحكم بقاء الوضع الراهن. لن يدخل التحالف المعارض هذه المعركة خالى الوفاض ، فهو يتمتع أولا باتحاده ، ثانيا : بتماسك طرحه الديمقراطى ، وثالثا : بتأييد ما يزيد على ثلث جمهور الناخبين.

٦ـ هدف التحالف المعارض هو إرساء الحد الأدنى من معايير جودة الديمقراطية ــ السابق الحديث عنها ــ من حكم القانون ، المشاركة ، المنافسة ، المساءلة الرأسية ، المساءلة الأفقية ، الحريات ، المساواة ، ورفع مستوى استجابة الحكومة لمتطلبات وتوقعات الجماهير العريضة. يجب أن يظل الاتفاق الأساسى بين أركان التحالف المعارض هو تطوير شروط وقواعد الديمقراطية.

٧ـ هذه المعركة ليست سهلة. من الصعب تحقيق أمرين : الأمر الأول الإبقاء على

تماسك التحالف المعارض حتى لا ينفض تحت وطأة الضغوط والإغراءات المقدمة من التحالف الحاكم، الأمر الثانى: تقديم نموذج للنضال المدنى الديمقراطى من خلال وسائل الإعلام، المسيرات، الاحتجاج، المقاطعة، الاعتصام، الإضرابات، وقد يصل إلى حد العصيان المدنى. هذه المعركة الممتدة ستغير وجه الحياة السياسية، سيجد التحالف المعارض مزيدا من المؤيدين من الجماهير، والأكثر من قلب الدولة وأجهزتها، حين يلوح فى الأفق أن هناك بديلا سياسيا مرحليا له نصيب متزايد من تفاعلات النظام السياسى.

٨ ـ فى نهاية هذه المرحلة ـ التى قد تستغرق عقدا من الزمن ـ تجنى المعارضة خلالها عددا من المكاسب الأساسية: يكون لها كوادر مدربين للعمل السياسى، تزداد درجة التحامها مع الجماهير، تنمو قدراتها على بناء الشبكات والتحالفات، وأخيرا يتحقق لها ما أرادت هو إرساء قواعد رسمية وغير رسمية ـ قد لا تكون فى صورتها الكاملة ـ تحكم النظام السياسى الديمقراطى. بالطبع سوف تعترى علاقة التداخل بين الدولة والتحالف السياسى الحاكم بعض الشروخ من جراء تنامى قوة المعارضة، بحيث يصبح للمعارضين نصيب فى قلب مؤسسات الدولة البيروقراطية، وهياكلها. وكلما خطت المعارضة على طريق بناء القواعد الديمقراطية للنظام السياسى كلما استردت الدولة ومنظماتها قدرا من الاستقلالية عن النظام السياسى القائم. وقد تتمخض هذه المرحلة عن وثيقة دستورية تعكس مستوى النضج السياسى فى هذه اللحظة.

٩ـ فى نهاية هذه المرحلة أيضا تكون قطاعات واسعة من المجتمع قد خرجت عن سلبيتها، بعد أن يكون قد جرى بناء الجسور بين المعارضة والشارع، وأصبحت لكل القوى فرص متساوية فى الظهور والتعبير عن نفسها فى ظل إصرار كل قوى المعارضة على بقاء المجال العام مدنيّا، لا أحد يحتكره أو يختطفه لحسابه الأيديولوچى الخاص.

مرحلة الممارسة الديمقراطية

١ـ تبدأ هذه المرحلة بمناسبة انتخابية جديدة تظهر فيها القوى السياسية والأحزاب جميعا هوياتها، وتقترب من الجمهور بحثا عن التأييد والمساندة. سيكون هناك حد أدنى من

القواعد التى تحافظ على القواعد الديمقراطية ـ الرسمية وغير الرسمية ـ للنظام السياسى، هنا سيكون أمام قوى المعارضة خيارات عديدة ـ تحكمها بالطبع عوامل النضج التى اكتسبتها فى السنوات الانتقالية والتأسيسية ـ فإما أن تبقى على تحالفها الجامع، أو تتجه لتحالفات ثنائية، أو تؤسس تكتلات انتخابية، أو يخوض كل حزب أو تيار المعركة منفردا. فى هذا السياق يجب أن نلاحظ أن الخبرة السياسية على أرض الواقع قد تؤدى إلى إنضاج المعارضة باختلاف فصائلها، وتحدث حالة من التزاوج الفكرى تؤدى إلى تكوين تيار عام جديد يقف موقف الوسط، بحيث يكون أقرب إلى مشروع حزب الوفد فى الفترة من (١٩٢٣ـ١٩٥٢م) من خلال تشكيل أرضية وسط تجمع بين الليبرالية والمحافظة على القيم الأساسية.

٢ـ النخبة الحاكمة ستخوض الانتخابات ـ هذه المرة ـ بحزب سياسى، وقد تحقق له قدر من النضج؛ نتيجة التحامه فى معارك مستمرة مع المعارضة طيلة السنوات السابقة على ذلك، لن يكون فى مقدوره تجييش كل مؤسسات الدولة التى لم تعد جميعا فى يده، ولن يكون فى إمكانه أيضا الاستناد إلى مكونات تحالفه التقليدى من مؤسسة دينية ورجال أعمال... إلخ نظرا لأن هذه التكوينات والمؤسسات قد حدث فى داخلها خطوط للانقسام تجعل للمعارضة نصيبا فيها. فى هذه الحالة سيتجه التحالف الحاكم إلى إعادة صياغة توجهاته، ويقترب إلى الشارع ببرنامج جديد، يعلن من خلاله تواصله مع الجمهور، وقد يجد نفسه ـ ربما للمرة الأولى ـ فى موضع من يطلب التحالف الانتخابى الحقيقى مع فصائل من المعارضة تشاركه التوجه السياسى والاقتصادى والاجتماعى.

٣ـ نتاج هذه الانتخابات سيكون تعدديا، لن يتمكن فصيل من التهام أغلبية المقاعد فى البرلمان. وإذا استمر التحالف الحاكم فى حيازة أغلبية مطلقة فى البرلمان، فإن شكل المجتمع السياسى سوف يختلف، وتتحول التعددية إلى واقع سياسى جديد.

٤ـ الواقع السياسى الجديد قد يكون مقدمة لانتخابات رئاسية تنافسية، تقدم فيها المعارضة مرشحا واحدا، وقد اكتسبت خبرة من العمل المشترك، والاتفاق على قواعد للعبة تخلو من الأيديولوچية، سيكون هذا المرشح فى تنافس مع مرشح التحالف الحاكم. تمتلك المعارضة رصيدا من المصداقية، ومؤسسة إعلامية، وتمثيلا برلمانيا،

وتأييدا جماهيريا، وتعاطفا من العناصر المؤثرة فى بنية الدولة ومؤسساتها، قد تكون هذه المعركة مقدمة لتغيير حقيقى، أو على الأقل قد يضطر التحالف الحاكم أن يعيد النظر فى حركته، وخطابه، ومنهجه، وآلياته، كل ذلك يصب فى النهاية فى مصلحة التحول الديمقراطى.

٥ـ السؤال التقليدى الذى يتردد على الساحة السياسية ويبرر دائما تحالف المعارضة المستترمع النظام القائم هو: ما الضمان بأن الإسلاميين سوف يحترمون قواعد الديمقراطية إذا وصلوا للسلطة؟ هذا السؤال يطرح من خلفية وضع مأزوم سياسيا، وبالتالى فهو يحمل ملامح الخوف، التى هى فى الأساس ـ دعونا نعترف بذلك ـ مستمدة من ممارسة بعض الإسلاميين، وفتاواهم، وأدبياتهم، وأحاديثهم الصحفية الزاعقة. هناك عدة ضمانات قد تعصم قواعد النظام الديمقراطى من بطش أية قوة سياسية. فى مقدمتها حركة النضال المشترك على أرض الواقع، التى تحمل بين طياتها اعترافا من جانب المعارضة باختلاف فصائلها باستحالة نفى الآخر المختلف سياسيا. والأمر الثانى: أن تفعيل الواقع السياسى، بما يتضمنه من عودة حياد سياسى مستلب للدولة المصرية، وحيوية محاصرة للأحزاب السياسية، ومشاركة جماهيرية تعددية لن تسمح بالعودة إلى المربع الأول: أى الاستئثار بالسلطة. أما الأمر الثالث فإنه قد يتمثل فى وجود هيئة عليا سيادية، لها سلطة مراقبة النظام السياسى، والتأكد من التزامه بالقواعد الديمقراطية ـ الرسمية وغير الرسمية ـ التى تأسس عليها. تلعب هذا الدور المؤسسة العسكرية فى تركيا، وقد تلعب هذا الدور فى الحالة المصرية المحكمة الدستورية العليا، أسوة بالنظم الديمقراطية المتقدمة.